

Distr.  
LIMITED

DP/1996/L.13/Add.7  
10 May 1996  
ARABIC  
Original: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق  
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٦  
٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف  
البند ١ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الدورة السنوية  
جنيف، ٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

إضافة

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الفصل الخامس - التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
(تابع)

١٤- الردود. تطرّق مدير البرنامج المعاون لأسئلة الوفود المحددة وتعليقاتها. وسلم بأن التقرير يوفر معلومات شاملة ولكن كان من الممكن أن يتضمن تحليلاً إضافياً لتوجيه مناقشات المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٥- وقال إنه يجري فتح باب توظيف المنسقين المقيمين أمام الوكالات الكبيرة فضلا عن المنسقين المقيمين التابعين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ولما كان المنسقون المقيمون يخصصون المزيد من الوقت لأنشطة التنسيق فإنهم أصبحوا يُسندون تدريجياً الى نواب الممثلين المقيمين وظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمثيلية والتنفيذية. وهذا التفويض يسهله أكثر الفصل الواضح بين وظائف المنسقين المقيمين ووظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمثيلية والتنفيذية.

١٦- وفيما يتعلق بالنهج البرنامجي، الذي يتطور باطراد، من الضروري انتظار نتائج عمليات الاستعراض النصفي للبرامج القطرية والتقييمات النهائية، التي سينعكس فيها التقدم المحرز.

١٧- وقد كانت مذكرة الاستراتيجية القطرية نتاج عملية خاصة بالحكومة ويتوقف الوقت الذي يستغرقه استكمالها على دورة التخطيط الوطنية وعلى كمية وتنوع المدخلات اللازمة. وفي حين أنه ربما قد تكون ٩ مذكرات استراتيجيات قطرية قد اكتملت فإن هذه المذكرات هي في مراحل اكتمال متقدمة أو في مرحلة الإقرار في ٣٤ بلداً آخر. وبدأت عملية مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وهي الآن في مراحل أقل تقدماً في ٤٣ بلداً آخر. وبناءً على ذلك فإن عملية مذكرات الاستراتيجيات الوطنية قائمة فعلاً في ما مجموعه ٨٦ بلداً، الأمر الذي يدل في الواقع على تقدم مطرد.

١٨- وفيما يتعلق ببناء القدرات للتنفيذ الوطني، يشمل التدريب على المستوى القطري النظراء الحكوميين المشاركين في التنفيذ الوطني. وسوف يشدد بالتأكيد بيان مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات بوصفه جزءاً من البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة. ووحدات التنفيذ الوطنية لازمة في الوقت الحاضر لتأمين الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير لأغراض التنفيذ الوطني.

١٩- وقدم مدير البرنامج معاون مزيداً من البيانات عن التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل النساء في الوقت الحاضر نسبة ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية. والنسبتان الاجماليتان المحددتان كهدفين هما ٣٨ في المائة لعام ١٩٩٧ و ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٠- وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي بعث مدير البرنامج ومدير البنك برسالة مشتركة الى الممثلين المقيمين بشأن سبل تعزيز التعاون على المستوى القطري. وأبدى صندوق النقد الدولي أيضاً اهتمامه بإقامة تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وتعد تعبئة الموارد على المستوى القطري مصدر انشغال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالتنفيذ.

٢١- وفيما يتعلق بالتقييم كان بإمكان مدير البرنامج أن يدرج، في بيانه الاستهلاكي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات اضافية حول ذلك الموضوع، وبشكل خاص في ضوء المناقشات التي دارت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

٢٢- وأوضح مدير البرنامج معاون أن متابعة المؤتمر جارية على المستوى العالمي في فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات واللجنة التي أقرت مؤخراً بشأن تمكين المرأة والنهوض بها و، على الصعيد الوطني، من خلال الأفرقة المخصصة لموضوعات معينة تحت قيادة المنسقين المقيمين. وفرق العمل المشتركة بين الوكالات في طور وضع مدخلات ملموسة مثل مبادئ توجيهية للمنسقين المقيمين. والأفرقة المعنية بموضوعات محددة على المستوى الوطني من شأنها أن تفضي في نهاية الأمر الى أنشطة تنفيذية منسقة أو مشتركة دعماً لنتائج المؤتمر.

٢٣- ويُنْتَظَر القيام بمتابعة مشتركة بين الوكالات لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في إطار فرق العمل المشتركة بين الوكالات القائمة، والتي يمكن تكييف برامج عملها وفقاً لنتائج المؤتمر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في التحضيرات للمؤتمر وكان قد أعار أمانته

موظفين اثنين من موظفيه. وكان الأمين العام قد أشار في لجنة التنسيق الإدارية الى أن مؤتمر قمة الأغذية العالمي بوصفه مؤتمرا من مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة يجب أن يلقى دعما من المنظومة بأكملها في التحضير والمتابعة. وكان مدير البرنامج قد شارك في التوقيع مع المديرين التنفيذيين الآخرين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على بيان بشأن الأمن الغذائي العالمي موجه الى مكتب الفريق العامل لما بين الدورات التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تقوم بالتحضير لمؤتمر قمة الأغذية العالمي.

٢٤- وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية بإمكان الممثلين المقيمين في الوقت الحاضر الموافقة على مبلغ يصل الى مليون دولار لفرادى المشاريع أو البرامج. وفي إطار ترتيبات البرمجة الخلف، من شأن اللامركزية المصحوبة بالمساءلة أن تتعزز كما تشير الى ذلك المناقشات اللاحقة في المجلس التنفيذي. وهناك ٩ مراكز تجريب يجري فيها تجريب تحقيق قدر إضافي من اللامركزية قبل إدخالها الاتجاه السائد في نهاية الأمر.

٢٥- وأخيرا، وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، أشار مدير البرنامج المعاون الى العلاقة الوثيقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، وذلك بشكل متعدد الأطراف من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكذلك بشكل ثنائي من خلال الأفرقة العاملة المشتركة. ويجري أيضا القيام بعمل تعاوني مع البنك الدولي في التحضيرات المشتركة للعودة الى الحالة الطبيعية بعد النزاع في ليبيريا. وأكد مدير البرنامج المعاون أيضا أن تركيز النشاط البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنما هو تركيز على الوقاية في حالات الطوارئ والأزمات وتقديم المساعدة الإنمائية الملائمة أثناء الأزمات وعند العودة الى الحالة الطبيعية، وليس على الإغاثة. واستشهد بأمثلة المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج تنمية المناطق لإعادة إدماج الأشخاص المشردين، وذلك في بلدان ومناطق من بينها أوكرانيا وأمريكا الوسطى والبوسنة والهرسك وكمبوديا وموزامبيق. ولاحظ أن مدير البرنامج كان قد حدد درجة عالية من الأولوية لمسألة التنسيق بين تعبئة الموارد لأغراض الإغاثة وتعبئة الموارد لأغراض التنمية. وبذلك الخصوص فإن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هام في الجمع بين وكالات التنمية والبنك الدولي، في حين أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تمثل أساسا الشركاء في الإغاثة. وارتئي أن التبادل الصريح للمعلومات فيما بين هاتين المجموعتين يسهم في النظر المشترك في الأدوار وتعبئة الموارد، ويميز بين مختلف آليات جمع الأموال والدور الهام للمنسق المقيم في تعبئة الموارد على المستوى القطري.

٢٦- وشكر نائب المدير التنفيذي (السياسة والإدارة) الوفود على ما أبدته أثناء المناقشة من تعليقات نقدية ولكن بناءة. وأخبر المجلس التنفيذي بما دار من نقاش حول نظام المنسقين المقيمين في الاجتماع رفيع المستوى الأخير للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، استنادا الى التعليقات التي قدمتها لمدير البرنامج المنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. واتفق على أن يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلا للتعليقات الموحدة وأن يوزع النتائج ويتابع الأعمال. وفي المستقبل ستشارك الوكالات أيضا في عمليات تقييم أداء المنسقين المقيمين. وفي ذلك السياق أكد أيضا أن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان الذين عيّنوا حديثا سيعملون في إطار نظام المنسقين المقيمين الذي ما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعمه دعما كليا.

٢٧- وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بفعالية النهج البرنامجي شرح أن خبرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال هذا النهج، الذي ما انضك يُستخدم منذ عام ١٩٧٧ من خلال وضع البرامج القطرية، لا تزال مرضية

وقد سهلت الاستخدام المتناسك لأموال البرامج. وفيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التنفيذ الوطني، أكد أن الصندوق يعتبر ذلك جهداً على صعيد المنظومة يسير بتساور وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيسهل شركاء الصندوق في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتمثيلية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في التعليقات على المبادئ التوجيهية المنقحة. وسيواصل أيضاً صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لتعزيز بناء القدرات الوطنية في جميع الأنشطة البرنامجية الممولة من الصندوق، بما في ذلك التدريب على المستوى القطري.

٢٨- وأعرب نائب المدير التنفيذي (السياسة والإدارة) عن موافقته على المشاغل التي مؤداها أن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية على المستوى الميداني تتطلب مزيداً من الجهود. وأشار إلى التغذية المرتدة من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي مفادها أن المبادئ التوجيهية لنظام المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تستخدم من خلال عمل هذه الأفرقة بإرشاد من المنسقين المقيمين في بلدان عديدة. وصندوق الأمم المتحدة للسكان ينتظر المزيد من التعليقات من مكاتبه القطرية لرصد استخدام المبادئ التوجيهية على مر الزمن. ورداً على استفسار حول مذكرة الاستراتيجية القطرية أكد أن المذكرة هي عملية استنباط رؤية انمائية مشتركة وأن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لا يقيم أية آليات موازية من خلال التقييم القطري المشترك.

٢٩- وفيما يتعلق بأهمية مجالس أو وحدات السكان الوطنية أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييمات لهذه الآليات التنسيقية فرأى، فيما عدا في حالات استثنائية قليلة خاصة ببلدان محددة، أنها مفيدة في وضع سياسات السكان وتنسيق المساعدة الخارجية. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام مثل هذه المؤسسات في توسيع عملها بما يتعدى قطاع السكان التقليدي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد فوافق على الحاجة إلى تكثيف جهود جمع الأموال. وذكر أن اختيار الدعوة كمجال من المجالات البرنامجية الأساسية لما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد زاد أنشطة إثارة الوعي على المستوى الميداني.

٣٠- وفيما يتعلق بمدخلات الإسهام في الموئل الثاني الوشيك ومؤتمر قمة الأغذية العالمي شرح أن الصندوق قد أعار موظفاً تقنياً للمساعدة في الأعمال التحضيرية للموئل الثاني وكان قد شارك بنشاط في كافة الاجتماعات التحضيرية. وبالنسبة لمؤتمر قمة الأغذية العالمي كان الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات قد أصدروا بياناً مشتركاً لإبراز المسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي التي من المفروض أن تلقى مزيداً من العناية في مشروع خطة العمل، ومنها مثلاً مسائل الوصول إلى الغذاء، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا ذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أثار موضوع غياب مسائل السكان عن الوثائق في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية بشأن المبادرة الخاصة. وبعد المناقشات، كانت اللجنة التوجيهية قد قررت إدراج موضوعي الجنسين والسكان كموضوعين شاملين لعدة مجالات في خطط التنفيذ وإدراج الصحة الإنجابية على وجه التحديد كعنصر مكون لإصلاح قطاع الصحة. وكان اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل قد أكد هذا التفاهم الجديد.

٣١- وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز رد نائب المدير التنفيذي (السياسة والإدارة) بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أبرم اتفاقاً مع البنك الدولي ينص على تقاسم المعلومات التي تجمّع

تحضيراً للبرامج القطرية فيما بين المؤسسات قصد تفادي أية ازدواجية في العمل وتوفير أساس مشترك للأنشطة على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك يجري تنفيذ مشاريع مشتركة في بلدان عديدة. وأكد أنه على الرغم من عدم وجود اتفاقات رسمية تعقد مشاورات هامة بانتظام على جميع مستويات المؤسسات. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما انفك يعمل بشكل وثيق طوال عقدين مع مصرف التنمية الآسيوي وكان قد أبرم أيضاً اتفاقاً مع مصرف التنمية الأفريقي.

٣٢- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقارير. واتَّفَق، بناءً على اقتراح أحد الوفود، على أن تحال التقارير الحالية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكون لها كمرفقات: (أ) التقرير الوارد في الجزء المشترك الحالي، و(ب) تقرير المناقشة حول التقييم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦، و(ج) تقرير المناقشة في الدورة السنوية لتنفيذ ترتيبات البرمجة.

-----